المتغيرات الإقليمية والدولية في ضوء السيناريوهات المستقبلية

إعداد: ربيع أبو حطب، فاطمة القاضي، مادلين الحلبي

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، تعبر عن وجهة نظر كاتبها، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها

مقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة عددًا من التحولات السياسية الي كان لها الأثر الكبير في رسم خريطة العلاقات والتحالفات في العالم بشكل عام، وعلى مسار القضية الفلسطينية إنهاء الصراع العربي «الإسرائيلي» بشكل خاص.

فقد مثل صعود الرئيس الأميركي دونالد ترمب تحولًا كبيرًا في شكل ومضمون السياسة الخارجية الأميركية في تعاملها مع كافة القضايا الدولية، وخصوصًا التحول عن مقاربات جميع الإدارات الأميركية السابقة الخاصة بالقضية الفلسطينية، التي كانت تركز على إيجاد حل سياسي عبر المفاوضات، على أساس ما يسمى «حل الدولتين».

لكن المقاربات الجديدة تتجاوز قرارات الشرعية الدولية وتتجاوز الاتفاقات الموقعة برعاية أميركية عبر اتفاقية أوسلو وملحقاتها، بل تستند إلى الوقائع التي تفرضها إسرائيل على الأرض، وتبني التصور الإسرائيلي للحل، وفرض وقائع يمكن التفاوض على شكل وآلية تنفيذها فقط.

كما أدى استمرار صعود اليمين الصهيوني، وبدعم كامل من الإدارة الأميركية الجديدة، إلى انتقال دولة الاحتلال من العمل على فرض التصور الإسرائيلي، عبر التفاوض الثنائي برعاية أميركية، إلى محاولة فرض الحل الإسرائيلي من طرف واحد وتصفية قضايا الوضع النهائي.

لكن وعلى الرغم من قوة ومكانة الولايات المتحدة، فإن الواقع الإقليمي والعربي يعتبر نقطة التحول الأكثر أهمية في تبني هذه المقاربات والعمل على تنفيذها، حيث جعلت حالة الانقسام العربي وتحول العداء العربي الإسرائيلي إلى عداء سني شيعي، وسعي عدد من الدول العربية لإقامة تحالف يضم «إسرائيل» لمناهضة الخطر الإيراني، ما دفع البعض إلى الهرولة إلى التطبيع مع «إسرائيل» لضرورة جعلها جزءًا من المنطقة والتحالف الذي يتشكل، مما أدى إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية في الأجندة العربية، التي أحلت إيران كعدو بدل إسرائيل وجعل إسرائيل حليفًا في مواجهة إيران.

تحولات المشهد الدولي والمحلي

تنعكس أهم التحولات في المشهد الدولي والمحلي من خلال:

المحور الأول: السياسات الأميركية الجديدة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

بعد السياسة الأميركية التي انتهجها ترامب في الشرق الأوسط المنحازة بشكل أساسي لإسرائيل، لم تكن الإدارة الأميركية يوما تتجه في دعم الفلسطينيين بصورة أكبر من دعمها للإسرائيليين. حتى يومنا هذا استخدمت الولايات المتحد ٣٤ فيتو أميركيًا داعما لإسرائيل ولاغيًا أي قرار يدينها.[١] وتوجهه نحو تعيين جاريد كوشنير مبعوثا للشرق الأوسط، وهو يعد من أكثر الداعمين لليمين الإسرائيلي المتطرف.

توجهت السياسة الأميركية للتقليل من القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والدولي، وهذا ما سعى إليه مؤيدو ترامب ومناصروه من الجماعات الضاغطة خاصة إيباك، الذي يعد من أكثر الجماعات اليهودية الضاغطة في أميركا، بدءًا من رفض حل الدولتين مرورًا بقرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل،

حتى قطع المساعدات عن السلطة الفلسطينية، وكذلك مساعدات (الأونروا). فكل هذه التغيرات تعكس التوجه نحو الصراع بخطة جديدة تفرض سياسة الأقوى على الطرف الأضعف، وإنهاء الصراع على القضايا الأساسية اللاجئين والمستوطنات والقدس.

وبما أن الطرف الرئيس في إدارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي أميركا فأنها في الوقت الحالي تراهن على أن الحرية الاقتصادية والرخاء الاقتصادي هما الحل البديل للصراع، متجاهلة بذلك إي ثوابت تاريخية ودينية في المنطقة.

أما إسرائيل فتمر بالعديد من التغيرات، وخصوصًا مع إعادة الانتخابات بعد فشل نتياهو في تشكيل الحكومة، وإعلان أفيغدور ليبرمان عن رغبته في الترشح كرئيس للوزراء وفق تصريحاته، مما يعني أن اليمين المتطرف سيبقى هو المسيطر على الحكومة الإسرائيلية، التي قامت خلال العام الحالي بالعديد من التغيرات على الأرض من خلال قانون القومية اليهودية الذي ينادي بوحدة ويهودية الدولة، ونقاش العديد من القوانين التي تلغي وجود الطرف الفلسطيني، إضافة إلى التوسع الاستيطاني اليوم الذي وصل إلى أربعة أضعاف من تاريخ توقيع اتفاقية أوسلو لليوم حسب تقرير نشره مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية خلال العام ٢٠١٩، وهذا يؤكد أن نظرية إدارة الصراع التي تنتهجها إسرائيل والولايات المتحدة نجحت في اقتلاع المزيد من الأراضي الفلسطينية لحساب توسع إسرائيل حتى يكون الفلسطينين الأقل عددًا ووجودًا على الأرض، مما يلغي أي إمكانية لحل الدولتين، واقتلاع حلم الدولة الفلسطينية، وهذا ما تم العمل عليه منذ توقيع اتفاقية أوسلو التي أعطت إسرائيل المزيد من الوقت لإجهاض حق الفلسطينيين بدولتهم.

١ ٤٣ فيتو أميركيا في خدمة إسرائيل، RT بالعربية، ٢٠١٧/١٢/١٨، https://bit.ly/2wTF9oT

المحور الثاني: السياسات الصينية والروسية والأوروبية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

موقف روسيا

يحاول المحور الروسي الصيني الوقوف في وجه الغطرسة الأميركية في المنطقة العربية، وهذا ما أثبتته السياسة الروسية في التعامل مع الملف السوري. وتأتي جهود روسيا تجاه القضية الفلسطينية في تمسكها بحل الدولتين، رافضة بذلك الحلول أحادية الجانب التي تفرضها الإدارة الأميركية، هذا إلى جانب استضافة موسكو الفصائل الفلسطينية في شباط ٢٠١٩، الذي نتج عنه رفض موسكو القاطع لصفقة ترامب، ولكن مع هذا لا تستطيع روسيا تقديم أكثر من رفض تجاه الصفقة، ولن تستطيع إدارة ملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خاصة أن روسيا لا تمتلك أدوات الترغيب والترهيب في هذا الصراع، هذا إلى جانب سياستها البراغماتية القائمة على المصالح السياسة، إلى جانب عدم تجاهل السياسة الروسية مع إسرائيل.

موقف الصين

وفي موقف رفض مشابه تمامًا، كان موقف الصين في حين أنها أعلنت عن مبادرة « إعلان بكين» القائمة على حل الدولتين وحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وتأكيد حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والالتزام بتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية».[٢] هذا إلى جانب دعوتها إلى تعزيز التواصل الصيني العربي والتنسيق لدعم القضية الفلسطينية.

وفي موقف جديد ومتقدم، أعلن سفير الصين لدى السلطة الفلسطينية أن بلاده وروسيا الاتحادية لن تحضرا مؤتمر البحرين الدولي حول الاستثمار في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار تنفيذ المرحلة الأولى من خطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لتحقيق السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.[٣]

موقف الاتحاد الأوروبي

جاء موقف الاتحاد رافضًا لأية إجراءات أحادية من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ سواء ضم الشطر الشرقي من القدس أو فرض السيادة على أي جزء من أراضي الضفة الغربية التي احتلت عام ١٩٦٧، ومشيرًا إلى وجود معايير أوروبية متفق عليها. وموقف الاتحاد الأوروبي واضح من عملية السلام، فأي مفاوضات لا بد أن تكون وفق المرجعيات القائمة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، مع تبادل متفق عليه للأراضي، وكل ما يأتي خارج هذا الإطار مخالف للمعايير المتفق عليها التي تؤيدها كافة الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي.

كما كان الموقف الأوروبي رافضًا لاعتراف الإدارة الاميركية بالقدس ونقل سفارتها إليها. أما بخصوص «صفقة القرن» فكان موقف الاتحاد أنها إذا كانت تتعارض مع المبادئ المتفق عليها ومع مبادئ الشرعية الدولية، فإن الاتحاد سينظر لها، وسيكون له موقف حيالها.[٤]

---

٢ الصين تعبّد «الطريق إلى الشرق الأوسط» .. صيغة الأربع نقاط في مواجهة «صفقة ترامب»، موقع النجاح الاخباري، ٢٠١٨/٠٧/١١م. http://cutt.us/6eiTl

٣ ما تأثير مقاطعة الصين وروسيا لمؤتمر البحرين، bbc news arabic، ٢٠١٩/٠٥/٢٩م. http://cutt.us/MpOmE

٤ الاتحاد الأوروبي: إذا كانت «صفقة القرن» مخالفة لمبادئ الشرعية الدولية سيكون لنا موقف حيالها، وكالة قدس برس للأنباء، ٢٠١٩/٠٤/٢١م. http://cutt.us/7RLSE

الموقف الإقليمي العربي

جاءت السياسات العربية بشكل غير متوقع، بدءًا من جولات التطبيع مع إسرائيل التي بدأت في دول الخليج العربي، على عدة مستويات وبشكل معلن وغير معلن، هذا إلى جانب استضافة دولة البحرين الورشة الاقتصادية لصفقة القرن، ومشاركة عدد من الدول العربية في الورشة، حتى الدول التي كان من المتوقع أن ترفض القبول مثل: مصر والأردن والمغرب العربي.

وفيما تحاول الدول العربية لتصفية الصراع الإسرائيلي العربي، وهذا ما سعت إليه أميركا وإسرائيل في ذات الوقت، تتجه نحو الملف الإيراني في المنطقة، ويأتي هذا في محاولة تشكيل الناتو العربي الذي يمثل محور السنة المعتدل، في مقابل محور المقاومة الذي تدعمه إيران بشكل أساسي، ليتم تحويل الصراع في المنطقة إلى صراع طائفي بين السنة والشيعة، واعتبار أن العدو الأول في المنطقة هي إيران وليست إسرائيل، واعتبار إسرائيل جزءًا طبيعيًا في المنطقة، وهذا ما عكسه تأسيس منتدى الشرق الأوسط للغاز الذي تشارك فيه إسرائيل كعضو أساسي في المنتدى، مما يعني أن إسرائيل ستتخذ موقف اللاعب الرئيسي في مجال الطاقة في المنطقة، ومما يعني زيادة رقعة التطبيع، وبالتالي ربط اقتصادات الدول المشاركة في المنتدى بالاقتصاد الإسرائيلي.

السيناريوهات المطروحة

السيناريو الأول: سيناريو بقاء الوضع الراهن

يقوم هذا السيناريو على استمرار الجمود في عملية السلام من ناحية، وتراجع القضية الفلسطينية في الأجندات العربية، بما يعزز استمرار الحصار الإسرائيلي وفرض الوقائع والضم التوسعي للمستوطنات بما يحقق يحدث تغيرات جغرافية في الضفة المحتلة والقدس، يستحيل معها إقامة دولة فلسطينية حسب ما هو متوافق عليه في اتفاقات سابقة.

عوامل تدعم تحقيق السيناريو

- التراجع التاريخي للدعم العربي للقضية الفلسطيني مع زيادة معدلات التعاون الإسرائيلي العربي.
- انعزال السلطة الفلسطينية عن المجتمع الدولي.
- الضغط الذي تتعرض له السلطة من عدم وجود الدعم الأميركي، بالإضافة إلى أزمة اموال المقاصة التي تعرض السلطة لضغط مالي وتعرضها للعديد من الصدمات لتمهيد قبولها بشروط صفقة القرن.
- غياب أي رؤية وطنية جامعة للتعامل مع الصفقة خاصة في ظل سياسة الرئيس محمود عباس الانتظارية، هذا إلى جانب سياسة حركة المقاومة الإسلامية حماس التي لا تتعدى أكثر من حكم في قطاع غزة، بل وغير مسموح بأكثر من حكم غزة لضمان استمرار الهدوء من ناحية، وإمكانية الانطلاق من غزة لتوسيعها لتصبح دولة فلسطين بمقاييس «صفقة القرن».

معيقات هذا السيناريو

- حالة الرفض الرسمي والشعبي الفلسطيني.
- المقاومة الفلسطينية، خصوصًا المسلحة، قادرة على إحداث تغيير جوهري في حالة حدوث جولة صراع، لا سيما إذا كان هناك برنامج فلسطيني جامع لإدارة الشأن الفلسطيني داخليًا وخارجيًا.
- وجود قوى دولية رافضة للهيمنة الأميركية «والإسرائيلية» المتعلقة بتجاوز الشرعية الدولية والاتفاقات الموقعة المتعلقة بحل القضية الفلسطينية.

الترجيح

- هذا السيناريو غير مفضل إسرائيليا، لأن إسرائيل تجاوزت فعليا الوضع الراهن إلى فعل حقائق على الأرض ليس من السهل التراجع عنها.
- هذا السيناريو غير مفضل فلسطينيا لما يشكله من خطر على الحقوق الفلسطينية، في ظل حالة التهويد والتوسع والضم والحصار، إلا أن الموقف الفلسطيني يقف موقف المتفرج دون أي إستراتيجيات أو سياسات أو حتى ردات فعل، سوى بعض التصريحات الإعلامية الرافضة للتغول الإسرائيلي المتسلح بالدعم الأميركي المادي والسياسي.

السيناريو الثاني: فرض حلول تصفوية

يقوم هذا السيناريو على فرضية أن حالة التقارب الكبير بين اليمين الأميركي والإسرائيلي تدفع إلى المزيد من فرض للوقائع على الأرض وتجاوز كافة الاتفاقات السابقة.

عوامل تدعم تحقيق السيناريو

- ضعف النظام السياسي الفلسطيني، وخصوصًا في ظل الانقسام السياسي، وغياب موقف رسمي وشعبي وبرنامج وطني موحد.
- ضعف الموقف العربي وتراجع الدعم العربي الفلسطينية مع زيادة معدلات التعاون الإسرائيلي العربي، في ظل التحول العربي العدو الجديد « إيران»، والهرولة للتطبيع مع «إسرائيل» لدمجها في المنطقة كونها جزءًا من محور العرب في محاربة إيران.
- انعزال السلطة الفلسطينية عن المجتمع الدولي، ومشاركة العديد من الدول العربية بورشة المنامة الاقتصادية التي تعد أول خطوات صفقة القرن مما يعد قبولا ضمنيا بما سيتم طرحه، ووجود شريك عربي اليوم يلغي الشريك الفلسطيني قد يسمح بتطبيق صفقة القرن جزئيا على الأرض.

معيقات هذا السيناريو

- الرفض والمعارضة الفلسطينية رسميًا وشعبيًا.

- المقاومة الفلسطينية المسلحة، وقدرتها على فرض وقائع على الأرض وإحداث معادلة مع الاحتلال، لا سيما لو تسلحت بإرادة سياسية رسمية من قِبل السلطة والرئيس عباس.
- رمزية فلسطين وبعدها الديني والقومي لدى الشعوب، يمكن أن يجعلها تثور في وجه المخططات والمصالح الأميركية في عدد من الأقطار العربية على الأقل.
- معارضة عدد من الدول العربية، والإقليمية، والكبرى، مثل الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، لفرض حلول تصفوية، وعدم قبول أي فكرة غير حل الدولتين.
- معارضة بعض الشخصيات والقوى السياسية الأميركية، يمكن أن تؤدي إلى عزل ترامب واستعادة السياسة الأميركية لمقارباتها لسابقة.

الترجيح

هذا السيناريو المفضل أميركيا وإسرائيليا، لا سيما في حالة انقسام فلسطيني وانحسار لمحور الممانعة العربية لصالح محور الاعتدال (التطبيع)، والتحول من دعم القضية الفلسطينية على أساس أنها قضية الأمة لصالح العداء لإيران، وتشكيل تحالف سني لمواجهة الخطر الشيعي.

السيناريو الثالث: عودة أجواء التسوية

تقوم فرضية هذا السيناريو على العودة إلى المفاوضات وفق المقاربات والاتفاقات السابقة، أو وفق مقاربات جديدة تضمن حدًا ما من الحقوق الفلسطينية.

عوامل تدعم تحقيق السيناريو

- الموقف الفلسطيني الموحد والرافض لأي حلول من طرف واحد، أو أي حلول تتجاوز الحقوق الفلسطينية خصوصًا فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية على خطوط ١٩٧٦.
- وجود أطراف ومبادرات دولية أخرى تدعم الحق الفلسطيني في مبدأ حل الدولتين وفق القرارات الدولية.

معيقات هذا السيناريو

- عدم وجود رؤية فلسطينية موحدة نحو اتخاذ إجراءات عملية لإلزام الاحتلال بالاتفاقات الموقعة، وإلزام الولايات المتحدة بما رعته من اتفاقات سابقة.
- الاتجاه العربي نحو الحل الأميركي المطروح حاليًا بصفقة القرن، واقتناع الدول العربية بالعدو الجديد «إيران» في المنطقة وتهميش القضية الفلسطينية.
- غياب الدعم العربي للقضية بمشاركة العديد من الدول العربية في مؤتمر البحرين الاقتصادي الذي يعد أول خطوات صفقة القرن، مما يعد قبولًا ضمنيًا بما سيتم طرحه.
- وجود شريك عربي اليوم يلغي الشريك الفلسطيني قد يسمح بتطبيق صفقة القرن جزئيا على الارض.

الترجيح

- هذه المقاربة غير واقعية فالوقائع على الأرض تجاوزت الكثير من هذه الحقوق، كما أن الإدارة والإرادة الأميركية لا تقبل إلا بالتفاوض على اليات التنفيذ فقط وفق الخطة الأميركية وحسب الوقائع الإسرائيلية.
- حالة الانقسام الفلسطيني والهرولة العربية نحو التطبيع، لا تجعل من إسرائيل والراعي الأميركي في حاجة لمثل هذه المقاربة.

السيناريو الرابع: الخلاص الوطني

تقوم فرضية هذا السيناريو على وضع رؤية وطنية واضحة بين أطراف الانقسام الفلسطيني للمصالحة قائمة على مبدأ الخلاص الوطني، وليس مقاربة التمكين والشراكة التي ثبت فشلها.

عوامل تدعم تحقيق السيناريو

- حالة التوافق الرسمي والفصائلي والشعبي لصفقة القرن ومؤتمر التطبيع الاقتصادي في البحرين.
- وجود اتفاقات سابقة ومتوافق عليها من جميع الأطراف تمثل برنامجًا مرحليًا للوحدة الداخلية وإدارة العلاقات الخارجية والصراع.
- الحاضنة الشعبية والوطنية الداعمة للوحدة والمستعدة لدفع أي استحقاقات لإنجاز الوحدة، خصوصا على الصعيد الاقتصادي والمالي.

معيقات هذا السيناريو

- تمسك طرفي الانقسام بمصالحهم الخاصة وأجنداتهم الحزبية.
- خوف السلطة من الفيتو الأميركي على إتمام المصالحة.
- الإجراءات الإسرائيلية التي يمكن أن تتخذ ضد أي خطوات باتجاه المصالحة الفلسطينية، أو أي برنامج يمثل حتى الحد الأدنى من التوافق الوطني.
- الهرولة نحو التطبيع وغياب الحاضنة العربية الرسمية والشعبية لإتمام المصالحة، بل وعمل بعض الدول على بقاء الوضع الراهن لتسهيل تمرير المشروع الأميركي برعاية عربية بحجة عدم توافق الفلسطينيين.
- غياب الدور الحقيقي والإرادة للفصائل الأخرى وللهيئات الشعبية والعائلات.

الترجيح: هذا هو السيناريو المفضل فلسطينيًا، إلا أنه تحقيقه مرهون بما يأتي:

- الضغط فصائليا وشعبيا على طرفي الانقسام.
- العمل على توفير شبكة دعم مالي وسياسي من كل الدول الداعمة للحق الفلسطيني.

- في حال بدء الاحتلال بإجراءات ضم الضفة، فإنه يتوقع حدوث هبة شعبية متدحرجة قد تلتحم مع غزة (مسيرات العودة مثال) مما يحدث حالة التحام مع الاحتلال، الأمر الذي سيسقط على المخططات الاحتلالية والخطة الأميركية.
- هذا السيناريو الأسوأ إسرائيليا وأميركيا لأن الوحدة الفلسطينية قادرة على إفشال أي مخططات، وقادرة على فرض الإرادة الفلسطينية وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في حريته وإقامة دولته المستقلة.

التوصيات

- إعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام، وضرورة الاتفاق على برنامج وطني موحد لمواجهة الصفقة على الأرض، ومحاولة منع أي خطوات ممكن أن تمهد لإتمامها تحت سيف الحاجات الإنسانية وإقامة مشاريع مثل (ميناء، مطار، محطة كهرباء) على أراضي مستأجرة من مصر، فأي مشاريع يجب أن تكون على الأرض الفلسطينية.
- العمل على وقف مسار التطبيع العربي بكافة الوسائل الرسمية والشعبية، وتصعيد حالة الاشتباك الشعبي (مسرات العودة) والديبلوماسي من خلال مقاضاة وتجريم الاحتلال في كافة المحافل.
- العمل على استعادة الارتباط والالتحام بالجماهير العربية، لا سيما في الدول الرافضة للصفقة ومؤتمر البحرين، مثل الكويت وغيرها، فتوسع المصالح الإسرائيلية والأميركية قد يجعلها مهددة بالخطر من الجماهير الرافضة لهذه المخططات.
- العمل ضمن محددات المرحلة النضالية الراهنة من خلال تنفيذ قرارات المجلس الوطني الفلسطيني فيما تتعلق بسحب أو تعليق الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني والتحلل من اتفاق أوسلو وملحقاته لاسيما الاقتصادية.
- العمل من خلال وزارة الديبلوماسية الفلسطينية على بناء موقف موحد مع كل الأطراف الدولية والإقليمية الرافض للصفقة، لإقامة مؤتمر دولي لإلزام الاحتلال وإدارة ترامب بالحقوق الفلسطينية، وإنهاء حالة التفرد للرعاية الأميركية، (مبادرة الصين وموقف روسيا والاتحاد الأوروبي وغيرهم).